مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد1/ 2022، ص ص 492- 503

الترهيب والقمع في الجزائر خلال حكم ديغول (1943-1945)-المظاهر والتداعيات-

Intimidation and Repression in Algeria during De Gaulle (1943-1945) Manifestations and Repercussions

أ.د.لزهر بديده، دة.نجوى طوبال
[1] جامعة الجزائر 02 (الجزائر). الإيميل: Lazharbedida39@gmail.com
[2] جامعة الوادي (الجزائر). الإيميل: Nedjouatoubal604@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 ؛ تاريخ القبول: 2021/06/20 ؛ تاريخ النشر: 2022/01/30

الملخص

تذكر مختلف المصادر والمراجع الفرنسية والجزائرية وغيرهما، أن الجنرال ديغول عندما تولى شؤون فرنسا من الجزائر في صيف 1943، حاول ممارسة الضغط المادي والمعنوي على أطياف الحركة الوطنية الجزائرية، وهو الذي شاهد عن قرب مدى تطورها والتفافها حول مطالب واحدة لأجل استرجاع السيادة الوطنية، خاصة أن الظرف كان يبدو لها مناسبا لتحقيق هذا المطلب الحيوي. وعندما تبين للجنرال ديغول صعوبة شق صف الوطنيين الجزائريين الملتفين حول بيان الشعب الجزائري، عمل على لَيّ ذراع الحركة الوطنية وجعلها تتراجع عن مطالبها، مما يعني انتهاج سياسة القمع والتقتيل والاعتقالات ضد الجزائريين العُزل، وما القتل والقمع والتهجير والملاحقات والمداهمات التي كانت في الثامن من ماي 1945، ولم تتوقف طيلة صائفة تلك السنة، إلا خاتمة لسلسة من الإجراءات القمعية الديغولية في الجزائر.

وعليه سيعالج هذا المقال مظاهر سياسة القمع والترهيب ضد الجزائريين خلال فترة 1943-1945، والتداعيات المترتبة عليها، من خلال محاولة الإجابة عن تساؤلات جوهرية من قبيل: هل كانت هذه السياسة نابعة من خيار إستراتيجي يعتمد على فرض القبضة الحديدية لإلحاق الأذى المادي بعموم الشعب الجزائري، ومن ثمة دفعهم لعدم المطالبة بحقوقهم؟ وبالتالي كانت عن وعي ورؤية وقصد؟ أم أن تلك السياسة كانت وليدة المرحلة والظروف، وعليه لم يكن معدا لها مسبقا، وأن تصرفات الجزائريين هي التي ولدت ردة الفعل الفرنسي؟

الكلمات المفتاحية: ديغول؛ الجزائر؛ فرنسا؛ الحركة الوطنية؛ الجزائريون؛ الترهيب؛ الترغيب؛ القمع.

Abstract

The French, Algerian and other references mention that when General De Gaulle took over the affairs of France from Algeria in the summer of 1943, he exerted material and moral pressure on the spectrums of the Algerian national movement, and witnessed the extent of its development and circumvention around single demands to restore national sovereignty, especially since the circumstance seemed appropriate to achieve this vital demand.

When General De Gaulle learned of the difficulty of dividing the ranks of the Algerian patriots gathered around the statement of the Algerian people, he worked to make the national movement back down from its demands, and followed a policy of suppressing, killing and intimidating unarmed Algerians, as these operations that occurred on May 8, 1945 marked the end of a series of Gaullist repression measures in Algeria. Accordingly, this article will deal with the manifestations of the policy of repression and intimidation against Algerians during the period 1943-1945, and its repercussions, by answering fundamental questions such as: Is this policy stemming from a strategic choice based on imposing an iron fist to inflict material harm on the Algerian people and push them not to claim their rights? Was that consciously and deliberately? Or was this policy the product of a stage and circumstances, and that it was not prepared in advance, and that the actions of the Algerians were what generated the French reaction?

Key words: de Gaulle; Algeria; France; National movement; The Algerians. Intimidation; Enticement; Funnel.

المقدمة

عندما تولى الجنرال شارل ديغول زمام السلطة الفرنسية في الجزائر مطلع شهر جوان سنة 1943، كان همه الأول والأخير يتمثل في تحرير بلاده (فرنسا) من الاحتلال الألماني، ولم تكن الجزائر تشكل بالنسبة إليه سوى امتدادا طبيعيا وتاريخيا لبلاده، والتي لا يجب التخلي عنها تحت أي ظرف كان، ومهما بلغت التضحيات الفرنسية، وهو ما يعني عدم الاستماع أو الإنصات لمطالب الجزائريين كيفما كانت، والتي كانت تعبر عنها قيادات الحركة الوطنية وأنه إذا لزم الأمر، ومن أجل أن تبقى الجزائر فرنسية، على جميع القوى الفرنسية أن تستعمل سياسة الترهيب والقمع ضد الجزائريين. وهكذا يظهر أن السلطة الديغولية قد حسمت أمرها فيما يتعلق بالملف الجزائري، وبقضية حق تقرير مصير الشعب الجزائري.

وانطلاقا مما سبق، عملت حكومة ديغول –التي كان مقرها بمدينة الجزائر– على قمع وترهيب كل تحرك للجزائريين يطالب بحقهم في تقرير مصيرهم، وقد كانت هذه السمة هي الغالبة على السياسة الفرنسية المتبعة ضد الجزائريين إبان المرحلة الممتدة بين سنتي 1943-1945. وعليه فإن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو حول ما إذا كانت هذه السياسة متأتية من خيار استراتيجي يعتمد على القبضة الحديدية لإلحاق الأذى المادي بعموم الشعب الجزائري، ومن ثمة دفعهم لعدم المطالبة بحقوقهم مهما كانت الظروف؟ أم أن تلك السياسة كانت وليدة المرحلة والظروف؟ وعليه لم يكن معدا لها مسبقا، وأن تصرفات الجزائريين هي التي ولدت ردة الفعل الفرنسي؟ وما هي أهم مظاهر سياسة الترهيب والقمع؟ وما التداعيات المترتبة عليهما، خاصة تلك التي سجلها القادة الفرنسيون وحذروا منها مستقبلا؟

I.1– مظاهر سياسة الترهيب والقمع قبل الانتفاضة

كانت الجزائر خلال مرحلة الحرب الإمبريالية الثانية (1939-1945) موطنا ومقرا استراتيجيا للفرنسيين عموما، وللمقاومين منهم للاحتلال الألماني لبلادهم خصوصا، وعلى وجه التحديد مقاومة ثم حكومة الجنرال ديغول، التي تشكلت سنة 1944 على أرض الجزائر. ومن الملاحظات الظاهرة للعيان أن السلطات الديغولية الجديدة التي تمكنت من تولي شؤون الحكم في الجزائر، في شهر جوان 1943، (بديدة، 2010، الصفحات 181-183) لم تتأخر في محاولة إلحاق الأذى المادي والمعنوي بالجزائريين، ففي الشهر الثاني (أي جويلية) لقيام هذه السلطة، تهجمت قواتها المسلحة، على حرمات الجزائريين الآمنين في مدينة سكيكدة. (Kaddache & Sari, 1989, p. 85)

وبحسب ما أوردته بعض المصادر، فإن هذه الاعتداءات شملت العديد من أحياء المدينة وخلفت زهاء العشرين قتيلا جزائريا، وهو الأمر الذي لم يحرج مختلف السلطات الفرنسية، ولم يجعلها تحرك ساكنا .(Ferhat, 1962, p. 148). الواقعة نفسها يوردها السيد محفوظ قداش، مشيرا إلى أن اجتياح الجنود الفرنسيين لأحياء مدينة سكيكدة المسلمة، أسفر عن ثلاثين قتيلا، وأن السلطات –يقصد الفرنسية طبعا– لم تعبر عن أي رد فعل (قداش، 2011،

صفحة 932). وللإشارة فإن الكاتب لم يشر إلى هوية القتلى، وهل كان من ضمنهم عدد من الجنود أو المستوطنين، وعليه نعتقد أن القتلى هم من الجزائريين فقط.

وقبل أن ينقضي الشهر الذي وعد فيه الجنرال ديغول بإجراء إصلاحات شاملة في الجزائر، أي شهر سبتمبر 1943، قامت الأجهزة الأمنية الفرنسية يوم الثلاثين من ذلك الشهر وتلك السنة، ومن دون مراعاة للمشاعر الدينية للجزائريين، زمانا ومكانا، وبمناسبة بعيد الفطر، وغداة خروج المصلين من صلاة العيد بالجامع الجديد بالقصبة- بالجزائر العاصمة- قامت الشرطة بالإجهاز عليهم، وضربهم بالعصي ضربا مبرحا، عن قصد ونية في إيذائهم، لأنها كانت تنتظرهم عند مخرج المسجد، وقد خلف هذا الاعتداء جرح العديد من المصلين ومنهم مناضلون في الحركة الوطنية، وألقي القبض على البعض الآخر. (عبدون، 2013، الصفحات 68-69)

لكن عمليات الترهيب والقمع المنتهجة من طرف السلطات الفرنسية، لم تثن الجزائريين عن عزيمتهم في مواجهة الفرنسيين ومطالبتهم بحقوقهم، مما دفع بالقيادة الفرنسية العليا التي انتقلت إلى باريس خريف سنة 1944، وبالتنسيق التام مع القيادة المحلية (الحكومة العامة)، إلى تكثيف وتعزيز مراقبة ما يجري في الجزائر،لأن الحراك السياسي لأقطاب التشكيلات الوطنية والتجاوب الجماهيري معه، كان ذلك يثير قلق وحفيظة جميع المسؤولين الفرنسيين والمستوطنين على حد سواء، وتذمرهم بشكل متزايد مما يلاحظونه وسط الجزائريين. (Lacouture, 1985, p. 179)

وتجلى هذا القلق وهذه الحفيظة مما تعرفه الجماهير الجزائرية من حركية بقيادة الحركة الوطنية الموحدة، وزيادة المراقبة عليها من خلال التقارير الأمنية الفرنسية التي ظهرت خلال شهر أفريل من سنة 1945، وبالأخص تقريري، الجنرال هنري مارتان(Henry Martin) (Paillat, 1969, p. 54) والأمين العام للحكومة العام العامة بالجزائر السيد قازاني (Gazagne)، الذي حمل تقريره تاريخ الخامس والعشرين أفريل من تلك السنة. التقريران ذكرا أن عملا ما ضد فرنسا يحضر في مختلف المدن الجزائرية، قد يهدد أمن فرنسا ومصالحها، وأن الطرف الذي يقوم بهذه التحضيرات، هو حزب الشعب الجزائري المحظور، وكخاتمة أوصى أصحاب التقريرين بأن تتخذ فرنسا الإجراءات اللازمة والملائمة لقمع أي تحرك جماهيري. التقريران وجدا لهما دعما ومساندة من ستة مستشارين عامين فرنسيين بعمالة قسنطينة، الذين راسلوا حاكم تلك العمالة بتاريخ الرابع والعشرين أفريل1945، يطالبونه باتخاذ إجراءات وتدابير وقائية صارمة ضد الجزائريين، تمنع ما قد يحدث وما قد لا يكون في صالح فرنسا، فالجزائريون أصبحوا وفقا لهذه العريضة أشد حقدا على فرنسا والفرنسيين وأكثرا غرورا، يريدون أن يبقوا وحدهم على أرض أجدادهم. (الزبيري، 2007، صفحة 64) (بونو، 2014، صفحة 54)

ولعل صاحبا التقريرين، وهما من أبرز المسؤولين الفرنسيين في الجزائر حينذاك، قد بنيا معطياتهما على ما شهدته الجزائر من حركية وحيوية للحركة الوطنية بمختلف أطيافها خلال سنتي 1943 و1944، وخاصة ما عرفه مطلع سنة 1945، ففي الثلاثي الأول من تلك السنة، وتحديدا في شهري مارس وأفريل، وكما يذكر كلود بايا، شهدت العديد

من مدن وقرى الجزائر، حالة من الغليان والاحتجاجات في الأوساط الجزائرية، دفعت بقوات الأمن والجيش إلى التدخل، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في وسط المحتجين والقوى الأمنية والعسكرية، واعتقال العديد من الجزائريين. (Paillat, 1969, pp. 54-55)

إن الحركية التي شهدها الشارع الجزائري، والتي لم ترق للسلطات الفرنسية، دفعت بهذه الأخيرة إلى محاولة التضييق على الوطنيين بمختلف الأشكال ولا تعوزها الدوافع والأسباب لكيل التهم لهم كتهمة المؤامرة على فرنسا، لاعتقالهم والزج بهم في السجون، مثلما فعلت في شهر مارس من العام 1945، بمدينة شرشال، عندما قامت الأجهزة الأمنية الفرنسية باعتقال عدة مناضلين جزائريين (قداش، 2011، صفحة 932). أما في مدينة قصر الشلالة (تيارت) وفي شهر ابريل 1945، شهدت وقوع مشادات وصدامات بين الجزائريين المطالبين بالاستقلال وإطلاق سراح المعتقلين وعلى رأسهم السيد مصالي الحاج، وبين الأجهزة الأمنية، التي لم تستطع حل الإشكال، مما استلزم تدخل القوات العسكرية. (الزبيري، 2007، صفحة 64)

هذا الحراك الذي شمل مختلف أرجاء الجزائر خلال سنتي حكم ديغول، جعل هذا الأخير يُبدي امتعاضه منه ويعتبره بمثابة بداية تمرد الجزائريين عن فرنسا، وإعدادهم للثورة عليها، وهي الثورة التي يعتقد أنها اندلعت فعلا في شهر ماي من العام 1945، وكانت بالأخص في الشرق الجزائري -أي عمالة قسنطينة-، غير أن الحاكم العام للجزائر السيد شاطينو تمكن في الأخير من إخمادها. (ديغول، مذكرات الحرب الخلاص (1944-1946)، 1982، صفحة 320) (A.O.M, p. 9H/51). وتشير التقارير الفرنسية المختلفة السابقة واللاحقة للثامن ماي 1945 إلى ذلك، ومنها تقرير الأمن العام ليوم 14 ماي 1945، الذي يستعرض وبشكل مفصل نشاط الوطنيين الجزائريين منذ 29 أفريل إلى غاية 10 ماي. (A.O.M, p. 9H/51)

وهو ما يعني أن الجنرال ديغول وباقي المسؤولين الفرنسيين، يعتقدون أن الأوضاع في الجزائر خاصة في شهر ماي 1945، كانت خطيرة جدا، إلى درجة أنها تمثل تهديدا مباشرا للوحدة الفرنسية، وتهديدا للوجود الفرنسي نفسه كأمة كبرى، إذا ما انفصلت الجزائر عنها، وهو الأمر الذي إن تحقق يعني بالضرورة انفصال باقي منطقة شمال إفريقيا عن فرنسا وحرمانها من الاستفادة من خيرات وامتيازات هذه المنطقة. (Jean-El Mouhoub ، 1994، صفحة 279)

وهذه المعطيات، جعلت السلطات الفرنسية على مختلف عناوينها، تتحين الفرص لضرب الحركة الوطنية عموما، وحزب الشعب الجزائري خصوصا، الذي كشف عن نواياه في محاولة فرض وجهة نظره، المرتكزة على ضرورة استرجاع السيادة الوطنية وعندما خرجت الجماهير لمساندة هذا المطلب في مطلع شهر ماي 1945، (الزبيري، 2007، الصفحات 69-71) (عبدون، 2013، صفحة 77) (بونو، 2014، صفحة 31) (آيت أحمد، 2002، الصفحات 41-42) (سيلفي، 2013، صفحة 41) (آجرون، 2013، الصفحات 910-914).

وتذكر مختلف المصادر والمراجع، أن مظاهرات الجزائريين، عمت مختلف أنحاء البلاد بداية من الفاتح ماي 1945 وذلك بمناسبة عيد العمال، وأن هذه المظاهرات السلمية قوبلت بالتدخل العنيف لقوات الأمن الفرنسية التي قمعت المتظاهرين، مما خلف في وسطهم العديد من الشهداء والجرحى والمعتقلين. (Esquer، 1950، صفحة 114). وقوبلت المظاهرات من طرف المسؤولين الفرنسيين في الجزائر وفرنسا والمستوطنين، بوحشية لا نظير لها، وهو ما يدل على أن السلطات الفرنسية المختلفة، من باريس إلى الجزائر، المدنية منها والعسكرية، تتحمل المسؤولية على المجازر التي لحقت بالجزائريين في هذه الأثناء، بعد أن أحسنت التخطيط والتنفيذ وتلقت مباركة الجنرال ديغول، رأس السلطة في فرنسا. (الزبيري، 2007، الصفحات 75-76).

وتعتقد بعض المصادر المقربة من ديغول، أن هذا الأخير كان منسجما مع نفسه، فهو في الوقت الذي أخذ على عاتقه ما يعتقد أنها خطوات لصالح مسلمي الجزائر، لم تتردد حكومته لحظة في قمع انتفاضة (سطيف) 1945، لأنه لم يقبل أبدا في هذه الأثناء بفكرة إزالة الاستعمار، وبقي وفيا لأفكاره حتى بعد خروجه من السلطة، ولم يقبل حتى ببعض الإصلاحات للجزائر، إلى درجة أنه استقبل بتحفظ قانون الجزائر سنة 1947، (Jean ، 1978، صفحة 167) وهذا يخالف ما يدعيه ديغول في مذكراته، أنه لو بقي في الحكم بعد سنة 1946، لكان للأحداث مجرى آخر. (ديغول، مذكرات الأمل "التجديد 1958-1962"، 1971، صفحة 135)

كما أن هناك قرائن أخرى، تفند إدعاءات الجنرال ديغول، وتؤكد نيته ونية حكومته في ترهيب وقمع الجزائريين وحركتهم الوطنية التي توحدت تشكيلاتها خلال هذه المرحلة، وهو ما تمت الإشارة إليه سابقا، ومن ثمة فإن الأمر لا يخرج عن إطار القصد والتخطيط، وكان اللجوء إلى القوة متوقعا منذ شهر مارس 1944، أي مع اشتداد الصراع بين ديغول والحركة الوطنية، التي رفضت أمريته الصادرة يوم السابع مارس من تلك السنة. وقد عبر عن هذا الرفض السيد فرحات عباس، الذي أكد أن ما جاء في أمرية الجنرال ديغول، قد تجاوزها الزمن ولم تعد مقبولة، لأنها لم تأخذ في الحسبان تطور ذهنيات أبنائها. (Ferhat, 1962, p. 150)

وحرص الجنرال ديغول على أن يكون هذا التدخل من السلطات العليا، في آن واحد حاسما وحازما وعنيفا ضد الجزائريين، واستعدادا لذلك أقدم عامل عمالة قسنطينة السيد ليستراد كربونال (L.Carbonel)، في شهر ديسمبر من العام 1944 على تكوين مجموعات وفصائل مسلحة بناحية برج بوعريريج، وُزعت عليها الأسلحة التي تدربت على استعمالها، وتم تعيين قيادات لها، وكان من أهم التعليمات الموجهة لهذه المليشيات، هي ملاحقة وإبادة مناضلي حزب الشعب الجزائري. والتقدير بأن ما أقدم عليه السيد كربونال كان في شهر ديسمبر 1944، مستخلص مما أوردته جريدة ليبرتي (Liberté) التي ذكرت في عددها ليوم 1946/02/21، أن الحركة الشعبية الفرنسية، احتجت على ما اعتبرته عمليات إبادة ضد الجزائريين في شهر ماي 1945، مؤكدة أن كربونال "بدأ يُعد فرق المليشيات ستة أشهر قبل الثامن ماي 1945"، وحسابيا يكون ذلك في شهر ديسمبر مثلما ذكرنا. كما أجرت

القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر في الثالث عشر فيفري 1945، مناورات افتراضية تحسبا لحدوث اضطرابات. (غولدزيغر، 2005، صفحة 367)

وقبل هذه التحضيرات والمناورات، وكاستعداد مسبق لقمع أي احتجاج أو تحرك جزائري، حددت القيادة العسكرية الفرنسية منذ أكتوبر 1944 المناطق الحساسة التي قد تشهد حرب عصابات ومشاداة، وهي كل من العاصمة وقسنطينة ومنطقة القبائل ووهران وتلمسان والأوراس. وقد قدر الجنرال هنري مارتان (Henri Martin) عدد الجنود المستعدين لمواجهة هذه الاضطرابات بـ30 ألف جندي في العاصمة و15 ألف في وهران و13 ألف في قسنطينة وآلاف في الجنوب (Paillat, 1969, p. 52). وبدءا من شهر جانفي 1945، أخذ الجنرالات والموظفون الكبار يتمرنون على كيفية التعامل مع أوضاع الانتفاضة (Kaddache & Sari, 1989, p. 690).

ومما يفند تصريحات ديغول، ويؤكد على نيته المبيتة في التنكيل بالجزائريين، تلك الرسالة التي بعثها إلى الحاكم العام إيف شاطينو(Yves Chataigneau)، والتي نقلتها الصحف والإذاعات، طلب من الحاكم العام أن يعمل على: "التأكيد العلني بأن فرنسا المنتصرة، عازمة على عدم السماح لأي كان، المساس بسيادتها على الجزائر، كما أطلب منكم اتخاذ الإجراءات الضرورية لقمع كل التصرفات المناهضة لفرنسا من طرف أقلية من المحرضين..." (علاق، 2007، صفحة 141).

أما الدلائل الميدانية الأخرى، التي تؤكد على رغبة ديغول في الاحتفاظ بالجزائر وبأي ثمن، هو تركه العنان لرجاله وقواته المختلفة، في أن يفعلوا في الجزائريين ما شاؤوا، وهذا الضوء الأخضر دفع بالسلطات الفرنسية بالجزائر بمختلف درجاتها وأصنافها إلى قمع المنتفضين في ماي 1945 وما بعده، ولم تستثن عمليات الترهيب والتقتيل والاعتقال والتعذيب أيا من الجزائريين (غولدزيغر، 2005، صفحة 418)، وكانت مساهمة المستوطنين في تلك العمليات أكيدة وجلية، خاصة بعدما شكلوا مجموعات مسلحة لهذا الغرض. (Nouschi, 1995, p. 174)

2.I– المجازر وتداعياتها في شهر مايو 1945

الحقيقة أن الكثير من المصادر والمراجع تطرقت وبشكل تفصيلي لمجريات الأمور في شهر ماي وما بعده، وما انجر عنها من اغتيالات لعشرات الآلاف من الجزائريين من طرف الفرنسيين وبدم بارد، غير أن الذي يستوقفنا هو النية المبيتة لديغول وسلطته ومن ورائها المستوطنين، وهو ما تؤكده الوقائع، إذ أن الديغوليين قاموا بهجوم مدعوم على مدينة قسنطينة، بعدما سيطروا عليها ووزعوا مناشير فرنسا المحاربة مفتخرين بحزم محافظ المقاطعة الفرعية أندري أشياري (غولدزيغر، 2005، صفحة 418) لأنه تولى عمليات قمع الجزائريين بنفسه، وأشرف على تنظيم الميليشيات التي ارتكبت تلك الجرائم. وللإشارة فإن عمليات الإبادة، لم تشمل منطقة الشرق الجزائري فقط، بل امتدت إلى الغرب والوسط، ومن ذلك أن مدينة البليدة شهدت من التاسع ماي 1945، العديد من مظاهرات الجزائريين التي قوبلت

بالتقتيل والاعتقالات. كما أن عمليات القمع الوحشي والاعتقالات غير المحسوبة، إلى وجود مجموعة من المفقودين الجزائريين الذين لم يظهر لهم أثر، ولم يفتح ملفهم إلى اليوم، وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم. (غولدزيغر، 2005، الصفحات 376-377)

وتتمة لاغتيال القضية الجزائرية، تدخل ديغول شخصيا لتوقيف عمل لجنة التحقيق البرلمانية التي قادها الجنرال توبرت، وذلك بعد الضغط الذي مارسه عليه الأصدقاء الديغوليون للمحافظ أشياري .Paillat, 1969, pp) (76-66 و (Nouschi، 1995، الصفحات 174-177)، إضافة إلى أن ديغول نفسه لا يستسيغ اتهام أي أحد من المخلصين له بالجزائر، لأنه بحاجة إليهم لإعطاء فرنسا توجها سياسيا جديدا، ومن أجل دعم طموحاته السياسية بعد انتهاء المقاومة. (غولدزيغر، 2005، صفحة 410)

وتأكيدا على أن الإبادة التي لحقت بالجزائريين في ماي 1945، لم تزد ديغول وسلطته سوى إصرارا على التمسك بالجزائر، صرح وزير الداخلية أدريان تيكسيه في وقت لاحق، أن الجزائر ستبقى جزءًا من فرنسا الجمهورية وأن الحكومة ملتزمة كليا بالحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر (Paillat, 1969, p. 64). وبمقابل هذا التأكيد قلل تكسيه من أهمية ما وقع في الجزائر في شهر ماي مُرجعا سببها إلى محاولة تمرد قامت بها مجموعة قليلة من الجزائريين (غولدزيغر، 2005، صفحة 372).

I.3- ردود الفعل والتصريحات الفرنسية تجاه المجازر

ومهما يكن من أمر، فإن التصرف القمعي والوحشي الصادر من السلطة الديغولية تجاه المتظاهرين الجزائريين السلميين بالوجه العام، خلف ردة فعل كبيرة حتى في الأوساط الفرنسية نفسها، السياسية والإعلامية والعسكرية، فالجيش رفض تحمل مسؤولية المجازر التي وقعت ضد الجزائريين، مؤكدا أن المسؤول الأول في نهاية المطاف هي السلطة السياسية (غولدزيغر، 2005، صفحة 417).

أما فدرالية منتخبي العمالات الثلاث، والتي عقدت ندوة لها يوم 12 جوان 1945 بالجزائر العاصمة، فقد سجلت احتجاجها على عدم بدء لجنة التحقيق التي شكلها الحاكم العام لمهمتها، وطالبت بكشف الأضواء على ما وقع في قسنطينة وتحميل كل طرف المسؤولية الملقاة على عاتقه، كما طالبت بضرورة توفير محاكمة عادلة للمتهمين، مهما كانت أصولهم، ودعوة المسلمين وغير المسلمين إلى الالتفاف حول الجمهورية والشعب الفرنسي، ومقاومة القوى المعادية لتطبيق القوانين الديمقراطية في الجزائر، ليختتم المنتخبون مطالبهم بالعودة إلى وضع الثقة في الحاكم العام، وفي الجنرال ديغول وحكومته.(Centre d Informations et d Études, 1945)

أما الصحفي آلان دوسريني (*AlainDe Sérigny*)، وهو من أبرز قادة غلاة المستوطنين والخصم العنيد واللدود والدائم للجنرال ديغول وصاحب جريدة صدى الجزائر (*L'Écho d'Alger*)، فقد سجل موقفين من سلطة ديغول، الموقف الأول هو الذي سجلته الجريدة خلال شهر ماي، إذ عبرت عن ابتهاجها بالقمع الذي جوبهت

به انتفاضة الجزائريين في هذا الشهر، وأكد فيها دوسريني، أن وجه فرنسا الحقيقي قد عاد بعودة النظام (L'écho d'Alger, 1945). أما في كتابه الذي صدر في وقت لاحق، فقد عاد لاستعراض ما وقع في شهر ماي 1945 في الجزائر، مؤكدا أن الحركة الوطنية الجزائرية قد اكتسبت جرأة جعلتها تثور على الوضع، وأن مرد ذلك يعود إلى ضعف السياسة الديغولية، وإدارتها التي وقعت تحت تأثير الضغوط الشيوعية (De Sérigny, L'Écho d'Alger, 1972, pp. 286-287)

غير أن اتهامات دوسريني للشيوعيين بالضغط على ديغول، يرد عليها هنري علاق الذي نقل عن القيادي في الحزب الشيوعي الفرنسي فرنسوا بيو (François Billoux)، الذي شغل وزيرا للصحة في حكومة ديغول، أن الحزب الشيوعي الفرنسي ليست له ولا لأحد من الوزراء التابعين له، المسؤولية المباشرة عن القمع الذي شهدته الجزائر، بمن فيهم وزير القوات الجوية تيون (Tillon) الذي لم يكن ليتخذ القرار بإرسال الطيران لهذه المهمة لولا أوامر ديغول شخصيا. (علاق، 2007، صفحة 142). ولتبرئة ذمتهم يؤكد الشيوعيون، أنهم لم يعرفوا حجم ما وقع في ماي 1945، إلا بعد وقت كبير، لأن حكومة ديغول لم تول أهمية كبرى لمثل هذه المسائل، وأن الكثير من الأشياء تمت تسويتها مباشرة بين ديغول ووزيره للداخلية. (علاق، 2007، صفحة 142)

أما الجنرال بول توبرت (Paul Tubert) المكلف بالتحقيق، فقد كان له رأي مختلف عن سابقيه، حيث أبدى شيئا من التأسف عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر جراء القوانين المكبلة لها، وأنه كان يتمنى أن يرى الجزائريين كالفرنسيين، يشتغلون في إذاعات فرنسا ومؤسساتها العليا، مبديا تأسفه عما وقع من ناحية قسنطينة في ماي 1945، رابطا ما آلت إليه الجزائر في هذه المرحلة وما تلاها، بتطور الحركة الوطنية، التي ظهرت موحدة منذ سنة 1943، ومتطورة في مطالبها السياسية الوطنية. (Tubert, 1946, pp. 37-47)

هذه المطالب شكلت مصدر إزعاج للسلطات الفرنسية التي يقودها ديغول وحكومته، حيث سعى ديغول لاستصدار بعض الإصلاحات، التي ظهرت معالمها في خطاب قسنطينة في الثاني عشر ديسمبر 1943، وفي أمريته للسابع مارس 1944 وحتى هذه المساعي التي رفضتها الحركة الوطنية واعتبرتها متأخرة، وهذه الظروف والأوضاع، هي التي جعلت الحكومة الفرنسية تتحين الفرص للانتقام من الحركة الوطنية الجزائرية. (Tubert, 1946, pp. 47-54) بعد أن حمّل توبرت وبقدر المساواة، التشكيلات الوطنية والسياسة الفرنسية معا، المسؤولية عما وقع في عمالة قسنطينة، قدر أن تطبيق سياسة فرنسية حكيمة وجيدة في الجزائر، سيؤدي بشكل أو بآخر إلى تفادي اندلاع الاضطرابات. (Tubert, 1946, pp. 55-59)

وما تجدر الإشارة إليه أخيرا حول هذه النقطة، هو أن السلطات الفرنسية المركزية بقيادة الجنرال ديغول، لم يهلها أو يزعجها ما وقع في الجزائر، حتى أنها لم تبال به تماما، ولكي تبين أن لا شيء تغير، وأن ما وقع لا يعدو أن

يكون سحابة صيف سرعان ما انقشعت وأنها متحكمة في أوضاع الجزائر والجزائريين، قررت إجراء الانتخابات البلدية في الأول من جويلية 1945. (De Sérigny, L'Écho d'Alger, 1975, p. 18)

II- الخلاصة والنتائج

يتبين من الوقائع والمعطيات التي أسلفنا ذكرها، أن حكومة ديغول التي ظهرت في الجزائر منذ صيف 1943، وتولت تسيير شؤون فرنسا والجزائر معا منذ خريف سنة 1944، كغيرها من الحكومات الفرنسية السابقة واللاحقة، قد انتهجت سياسية الترهيب والقمع تجاه الجزائريين، قيادات وجماهيرا، كخيار استراتيجي بالدرجة الأولى، وما ميزها عن غيرها أنها وأمام مرأى ومسمع من العالم، رمت وراء ظهرها حق تقرير المصير الذي ظهر خلال مرحلة الحرب الإمبريالية الثانية، ورفضت تطبيقه، أو حتى مناقشته جملة وتفصيلا، عندما تعلق الأمر بالجزائر والجزائريين.

فهذه السلطة لم تكن تؤمن بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم مثلما كان يروّج له الحلفاء أثناء مرحلة الحرب، ولم تكن ترى أن من حق الجزائر أن تسترد سيادتها على أرضها وشعبها، ومن ثمة الخروج من دائرة التسلط الفرنسي، وبالتالي فقد استعدت فرنسا معنويا وماديا لمواجهة الجزائريين بقوة الحديد والنار، حتى في حال خروجهم في مظاهرات سلمية للمطالبة باسترجاع حقوقهم المغتصبة، ولتأكيد نيتها المسبقة في ترهيب وقمع الجزائريين، أشركت المستوطنين في التحضير لهذه المواجهة غير المتكافئة، بعد أن شكلت مليشيات منهم ودربتهم وأمدتهم بمختلف الأسلحة.

وهذه الوقائع يقر بها حتى المؤرخون الفرنسيون ومن بينهم شارل روبير آجرون، الذي يؤكد أن ".. وبقدر خوف الأوروبيين وكراهيتهم فقد شاركوا هم أيضا في العمليات...إن القمع الذي قام به المدنيون الذين انتظموا في جماعات للدفاع الذاتي أو في مليشيات، كان دمويا بشكل كبير..." (آجرون، 2013، الصفحات 913- 914). ويقر آجرون من جانب آخر، أن الترهيب والقمع كان مبرمجا ومخططا له بدقة وعناية فائقتين من طرف السلطات الديغولية، عندما ذكر أن السلطات الفرنسية وبمؤازرة المستوطنين، "قمعت الانتفاضة بلا رحمة... وجند الجيش عشرة آلاف من الفرق الأجنبية وطابور المغاربة والرماة السنغاليين، كما تدخل الطيران في قصف 44 مشتة قيم بها بثلاثة مائة ساكن...". (آجرون، 2013، الصفحات 913-914)

كما أن المؤرخ بونو، الذي أطلق على إحدى كتبه عنوان **مجازر استعمارية الجمهورية**...، والذي سبقت الإشارة إليه، يذهب إلى التأكيد بأن ما وقع في الجزائر في شهر ماي 1945، كان مخططا له وعن قصد، فـ"هناك نية مبيتة لدى النظام الاستعماري لتوجيه ضربة للحركة الوطنية قصد وضع حد لنشاطاتها..." (بونو، 2014، صفحة 55).

كما يمكن القول، إن النية المبيتة للترهيب والقمع وبالتالي اعتمادهما كخيار استراتيجي، لازمتها وأملتها، مثلما نرى ونعتقد، ظروف ونتائج الحرب الإمبريالية الثانية، ففرنسا الديغولية التي بدأت تتعافى من آثار الاحتلال الألماني، وتسترجع قوتها وهيبتها، هالها ما رأته خلال مرحلة الحرب، من تطور ونضج للحركة الوطنية الجزائرية، والتجاوب الذي

لاقته من الجماهير الشعبية في مختلف أرجاء البلاد، وتناغم تلك الجماهير مع ما حملته وعبرت عنه الأطياف الوطنية المتوحدة، من مطالب ورؤى صريحة وجريئة، أحرجت بها الحكومة الفرنسية، التي كما ذكر بونو، أرادت أن تضع حدا لنشاطها، فاستغلت نشوة خروجها منتصرة من الحرب، وبدعوى أن الجزائريين قد تجاوزوا الخطوط الحُمر، وأن الوقت هو الأنسب لوضع حد لهذا التجاوز، قامت بترهيب وقمع الحركة الوطنية ومن خلفها عموم الشعب الجزائري.

وبهذا الفعل تكون السلطات الفرنسية، قد وجهت رسالة واضحة منها للجزائريين، مفادها أنهم استغلوا معطيا وظروف الحرب الإمبريالية الثانية، والتي كانت عصيبة على الفرنسيين، ورفعوا سقف مطالبهم ولهجتهم في وجه فرنسا، دارت عليهم –مع نهاية الحرب– الدائرة، وحان الوقت ليدفعوا ثمن تلك الحركة والجرأة، وأن الدور حان للسلطات الفرنسية ومن يساندها كي تستغل بدورها الظروف المستجدة، التي هي في صالحها، لتظهر قوتها وجبروتها وبطشها في الجزائر وضد الجزائريين.

أما التداعيات المستقبلية المترتبة عن سياسة الترهيب والقمع المنتهجة من طرف السلطة الديغولية، التي مارستها هذه الأخيرة في الجزائر وضد الجزائريين، خلال مرحلة حكمها بين سنتي 1943-1945، فقد حذرت مختلف الطبقات الفرنسية منها، منبهة إلى أن التساهل مع الجزائريين وحركتهم الوطنية، خلق مشاكل متعددة وعميقة للسلطة الفرنسية، وأن ترهيبهم وقمعهم مثلما وقع في شهر ماي من العام 1945، لم يحل المشكلة لتلك السلطة، وأن هذا التاريخ بما يحمل من مآسي وذكريات أليمة عن فضاعة الجرائم الاستعمارية بالنسبة للجزائريين، قد يحدث شرخا آخر، أو يزيد من هوة الشرخ الذي هو بالأساس موجود، في العلاقة بين الطرفين، وتفاديا لما هو أسوأ دعا بعض قادة فرنسا سلطات بلادهم إلى انتهاج سياسة حكيمة تجاه الجزائر بما يضمن مصالح وأمن فرنسا مستقبلا.

وهكذا يتبين لنا من الوقائع والمعطيات التي سقناها حول السياسة التي اتبعها الجنرال ديغول تجاه المسألة الجزائرية، عند توليه مسؤولية المقاومة الفرنسية من الجزائر بين سنتي 1943 و1945، أنه كانت له رؤية مسبقة وواضحة عن القضية الجزائرية، فقد كانت الجزائر تمثل له ولبلده عمقا استراتيجيا لا يمكن التخلي عنه تحت أي ظرف أو مسمى كان، وأن فكرة تقرير المصير للشعوب المستعمرة التي نادى بها الحلفاء خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية لا تعني الجزائر والجزائريين البتة، وأن على فرنسا الدولة والفرنسيين بمختلف مستوياتهم ومواقعهم وفئاتهم فعل كل شيء من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، بما في ذلك القوة والقمع والتقتيل والملاحقة لكل الجزائريين الذين يطالبون بحق بلدهم في تقرير مصيره، بمن في ذلك قيادات الحركة الوطنية.

وانطلاقا من هذه الرؤية والقناعة الراسخة لديغول وتوصياته للقيادات العسكرية والأمنية ومليشيات المستوطنين، بأن يفعلوا كل ما يلزم لإسكات صوت الجزائريين، وأن يضمن لهم الحماية داخليا وخارجيا، قامت فرنسا الرسمية وغير الرسمية بقمع تحركات الجزائريين إلى درجة التقتيل والتنكيل، وترهيبهم معنويا وماديا طيلة تولي ديغول لقيادة فرنسا من

الجزائر خلال الفترة التي عالجناها، وعدم النظر في أي من مطالبهم كيفما كانت، لأن ذلك قد يكون مقدمة لهم كي يطالبوا بحقوق أكثر وأكبر مستقبلا.

وقد كان لهذه السياسة المتبعة من طرف الجنرال ديغول وسلطته تجاه الجزائريين العديد من المظاهر، التي تجلت في استعمال القوة المفرطة ضد الجزائريين، وعدم التجاوب لا جزئيا ولا كليا مع مطالب التشكيلات الوطنية المتضمنة في بيان الشعب وملحقه، ومطالب ومساعي حركة أحباب البيان والحرية، وبالموازاة أراد ديغول أن يظهر وكأنه هو من يعرف ما الذي يريده الجزائريون منه وبالتالي هو من يقرر بدلا عنهم.

كما كان لهذه السياسة المبنية على قوة القمع والتقتيل للجزائريين المطالبين بحقهم في تقرير مصيرهم، تداعيات عديدة لاحقا على الإدارة الاستعمارية التي واصلت تعنتها تجاه القضية الجزائرية، وأنها غير قابلة للمناقشة أصلا باعتبارها قضية فرنسية داخلية، وامتدت هذه التداعيات إلى عموم الجزائريين الذين تأثروا أيما تأثر بهذه السياسة، وبخاصة الحركة الوطنية التي سيكون مسارها بعد سنة 1945 غير الذي كانت عليه من قبل، ودخول بعضها في مرحلة الإعداد الحقيقي للكفاح المسلح.

– المراجع:

1- ثينيو سيلفي. (2013). *تاريخ حرب الجزائر من أجل استقلال الجزائر*. الجزائر: دار دحلب.

2- آني راي غولدزيغر. (2005). *جذور حرب الجزائر 1940-1945*. (وردة، لبنان، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.

3- أيف بونو. (2014). *مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة 1950/1944 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية*. (دوان العيد ، المحرر) الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

4- *تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية* 2011*1939/1951* الجزائردار الأمة

5- حسين آيت أحمد. (2002). *روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952*. (سعيد جعفر ، المترجمون) الجزائر: منشورات البرزخ.

6- شارل ديغول. (1971). *مذكرات الأمل "التجديد 1958-1962"*. (سموحي فوق العادة، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.

7- شارل روبير آجرون. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب لتحرير 1954* (المجلد 1). (حمداوي محمد ، و صحراوي إبراهيم ، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.

8- لزهر بديدة. (2010). *الحركة الديغولية في الجزائر 1945-1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

9- محمد عبدون. (2013). *شهادة مناضل من الحركة الوطنية*. الجزائر: دار دحلب.

10- محمد العربي الزبيري. (2007). . *تاريخ الجزائر المعاصر* (المجلد 1). الجزائر، الجزائر: مطبعة الجيش.

11-*شارل ديغول مذكرات الحرب الخلاص* 1982*(1946-1944)*باريس: منشورات البحر المتوسط.

12- هنري علاق. (2007). *مذكرات جزائرية*. (عبد السلام عزيزي، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.

13- A.O.M. Fonds GGA, carton. 9H/51.

14- Centre d Informations et d Études. (1945). Rapport.du mois de juin 1945. Alger: Centre de Documentation sur L histoire de L Algérie. Aix de Provence.

15- De Sérigny, A. (1972). L'Écho d'Alger (Vol. 1). Paris: Presse de la Cité.

16- De Sérigny, A. (1975). L'Écho d'Alger (Vol. 2). Paris: Presse de la Cité.

17- Ferhat, A. (1962). La nuit coloniale. Paris: René Julliard.

18- GazagneFonds GGA, carton 9H/65.Aix en ProvenceArchive. Outre. Mère

19- Histoire de l'Algérie (1830-1950)1950Parispresses universitaires de France

20- Kaddache, M., & Sari, D. (1989). L'Algérie dans l'histoire. Alger: OPU/ENAL.

21- L'Algérie Amère 1914-19941995ParisLa maison des sciences de l'homme

22- L'écho d'Alger. (1945, 05 13-14). L'écho d'Alger .

23- Lacouture, J. (1985). De gaulle le politique 1944-1959. Paris: du Seui.

24- Paillat, C. (1969). Vingt ans qui déchirèrent la France (Vol. 1). Paris: Laffont.

25- Touchard Jean .(1978) . Le Gaullisme (1940-1969). Paris: du Seui.

26- Tubert, P. (1946). L'Algérie vivra Française et heureuse. Alger: Charlot.

27- Amrouche, jean-El Mouhoub, (1994) ; Un Algérien s'adresse aux Français; ou l histoire d Algerie par le textes (1943_1961) ; Paris; L Harmattan.